

القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية

أ. قريبي ناصر الدين

طالب دكتوراة بجامعة وهران 2

nasgribi@gmail.com

المخلص: تعتبر الصناعة ضرورية في الجزائر من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة وتعتبر محرك لبقية القطاعات الأخرى، فرغم تركيز البرامج الاستثمارية على تطوير القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المستدام والعامل الرئيسي لرفع مستوى التنمية في البلد إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبيا وليست بالنسب المرجوة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الجزائرية، النمو الاقتصادي المستدام، البرامج الاستثمارية، مستوى التنمية.

Résumé: Cette étude vise à analyser la réalité de l'industrie algérienne à la lumière de l'adoption de la nouvelle stratégie pour relancer l'industrie nationale, l'industrie est essentielle en Algérie afin d'élargir sa base du développement et répondre aux besoins croissants et représente le moteur d'autres secteurs, et malgré l'accent mis sur le développement du secteur industrielle le principal moteur de la croissance économique et les programmes d'investissement durables, et la clé pour élever le niveau de développement dans le pays, mais les résultats obtenus ils restent relativement faible et ne sont pas les proportions souhaitées.

Mots clés: l'industrie algérienne, la croissance économique durable, les programmes d'investissement, le niveau de développement.

مقدمة:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة وعديدة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق والتي ميزتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإشراف المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية وذلك لما يميزه من خصائص والتي تتمثل في طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية وتوفره على مساحات زراعية هامة، بالإضافة إلى الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها وقطاعات صناعية مهمة، وتوفره على بنية تحية هامة من موانئ ومطارات وإنجاز الطريق السيار الذي يربط شرق الجزائر بغربها. وتعتبر الصناعة ضرورية في الجزائر من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة وتعتبر محرك لبقية القطاعات الأخرى، حيث يقتضي التصنيع زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية في البلد. وضمن هذا السياق نصل إلى إبراز معالم إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى أهمية ومساهمة قطاع الصناعة في الجزائر في رفع

مستوى التنمية؟

أولاً: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل متعاقبة يمكن إيجازها فيما يلي:

- مرحلة الانتظار (1962-1966): حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين

الأوروبيين، وتولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري¹، ليتم فيما بعد تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 وتم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع عبر الزمن وتحقيق التنمية الشاملة، حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءاً من المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، لتليه بعد ذلك المرحلة الانتقالية (1978-1980) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980-1984)، حيث بلغ متوسط معدلات النمو 7% في هذه المرحلة²، ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤدياً إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو³، ودخلت الجزائر بعدها في

¹ كريالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، (من الموقع: WWW.ULUM.NL، صفحة معاينة بتاريخ: 03 مارس 2015).

² صالح تومي، راضية بختاش، "أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 16-21.

³ حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة بسكرة، الجزائر، جانفي 2007، (من الموقع: WWW.ULUM.NL، صفحة معاينة بتاريخ: 03 مارس 2015).

مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي منذ سنة 1986، فلقد أثبتت أزمة 1986 والتي أدت إلى تراجع أسعار البترول حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90% ومن أجل ذلك وبغية تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مست مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية، فقد مس هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا سياسة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى جملة من التعديلات الهيكلية تمثلت في تعميق التجارة الخارجية وكذا ميزان المدفوعات ونظام الصرف والأسعار لتدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية والبنوك والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة.

حيث مكن برنامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ومكن من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالبا في الفترة (1986-1994)، وقد عرف الاقتصاد الوطني عشرية من الركود الاقتصادي، إلا أنه ومع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقبولا مقارنة بما سبق، إذ كان يقدر ب (-2,2%) و (-0,9%) لسنتي 1993 و 1994 على التوالي، ليرتفع في سنة 1995 إلى 3,9%، ثم إلى حدود 4% سنة 1998¹، ليرتفع في 1999 إلى 4,6% وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها وهي أسعار البترول والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى الركود

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر -"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص201.

الحاصل في القطاع الصناعي وعدم مساهمته في دفع معدلات النمو الاقتصادي، لتدخل الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بعودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، و تم إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يشهد وأن خصصتها الجزائر للبرامج السابقة، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003، وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. ووصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005، وتم فيما بعد إطلاق برنامج الإنعاش الخماسي (2010 و 2014) والذي خصص له مبلغ 1500 مليار د.ج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني¹، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 2.8% سنة 2013 وانخفاض نسبة البطالة إلى 10.6% مع أواخر سبتمبر سنة 2014، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من أربع مرات من سنة 2000 إلى سنة 2016، فمن 4123.5 مليار د.ج سنة 2000 ليبلغ 17081.8 مليار د.ج سنة 2016².

¹ عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، "أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص4-5.

² الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر، من الموقع: www.ons.dz. اطلع عليه بتاريخ: 01 أوت 2017.

ثانيا: استراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر

إن استراتيجية التنمية التي اتبعت في الجزائر قد بنيت على ثلاثة محاور أو مفاهيم رئيسية وهي: التصنيع والتوجه نحو الداخل والتكامل، وهذه المفاهيم كانت نتيجة للآثار السلبية التي خلفها خروج الاستعمار الفرنسي، فقد أوجد الاستعمار هيكله للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكله متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا وثقافيا، وانقسم بذلك الاقتصاد الوطني إلى اقتصادين متباينين شكلا ومضمونا أحدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومنتدمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول وأدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد بتشوهات واختلالات عديدة وانعكست في اختلال الهيكل الإنتاجي وضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام وكذا اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية¹. وهذه الاختيارات الاقتصادية قد أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي. بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

- اقتصاد مديونية: حيث ركزت معظم السياسات الاقتصادية المتبعة على تسيير وإدارة أزمة المديونية حيث بلغت حجم الديون العمومية في نهاية 2000 إلى حوالي 2500 مليار دينار جزائري؛
- اقتصاد ريعي: يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات فهو يقوم

¹ زوزي محمد، "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 171.

على استراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب استراتيجية التصنيع الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية؛

- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، الأمر الذي قلص من نجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية المتبعة وعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت صعوبة التحكم فيه مما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزرع عنصر الثقة فيها¹.

- و حسب الخبراء تواجه الصناعة الوطنية التي تزخر بإمكانيات لم تستغل كفاية عدة مشاكل متعلقة بالتسيير والابتكار والتنافسية على مستوى الأسواق وانفتاح الاقتصاد. ولتدارك هذا الوضع وضعت السلطات العمومية سياسة تنمية صناعية تركز على تأهيل المؤسسات والابتكار وتطوير الموارد البشرية وأخيرا ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد سجل الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي الوطني سنة 2013 ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.8% أي أقل من النسبة المسجلة سنة 2012 (1.6%) ولكن أكبر من تلك المحققة سنة 2011 (0.4%)، وخارج المحروقات بلغت نسبة النمو الصناعي 2.2% مقابل 5.5% سنة 2012 و 2.4% سنة 2011، بينما ارتفعت النسبة المحققة من قبل الصناعات التحويلية ب 1.8% بعد الركود المسجل خلال سنة 2012. وتم تحقيق هذا النمو المحتشم للإنتاج الصناعي للقطاع العمومي

¹ خالد خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص 88.

بفضل تحسن الانتاج في عدد من النشاطات لاسيما صناعات الفولاذ والمعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة +5.5% وصناعات النسيج (+4%) والخشب والفلين (-2.1%) وأخيرا مواد البناء (+0.3%)¹. ويغطي الانتاج الوطني للأدوية 310 دواء من بين 1400 دواء مقيدة في السوق الوطنية (منها 60% دواء ضروري مثل المضادات الحيوية والأدوية المشككة من الهرمونات...) أي حوالي 22% من هذه القائمة، وتقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال الصناعة الصيدلانية خلال الفترة (2002-2012) ب130 مشروع بمبلغ استثماري يقدر ب71478 مليون دينار جزائري². وشهدت قطاعات أخرى سنة 2012 تراجعاً في الانتاج. ويتعلق الأمر بقطاعات: الكيمياء (-2.6%) وصناعات الجلود والأحذية (-2.3%) وأخيرا الصناعة الغذائية (-0.6%). واستمر الانتاج في قطاع المحروقات في التراجع سنة 2013 بنسبة 2.7% ولكن يظل أقل أهمية من النسبة المسجلة سنة 2012 (-6.6%). وسجل هذا التراجع في عدة فروع للقطاع باستثناء مجال تكرير النفط بنسبة 0.1% وانتاج النفط الخام والغاز الطبيعي (-3.7%) وتمييع الغاز الطبيعي (-0.1%)، وبعد الانتعاش المسجل سنة 2012 (+1.5%) سجلت الصناعة الكيمائية تراجعاً سنة 2013 بنسبة (-2.3%) باستثناء فروع إنتاج المواد الصيدلانية (+1.5%) والمواد الوسيطة البلاستيكية (+6.7%)، بينما تراجعت كافة الفروع الأخرى

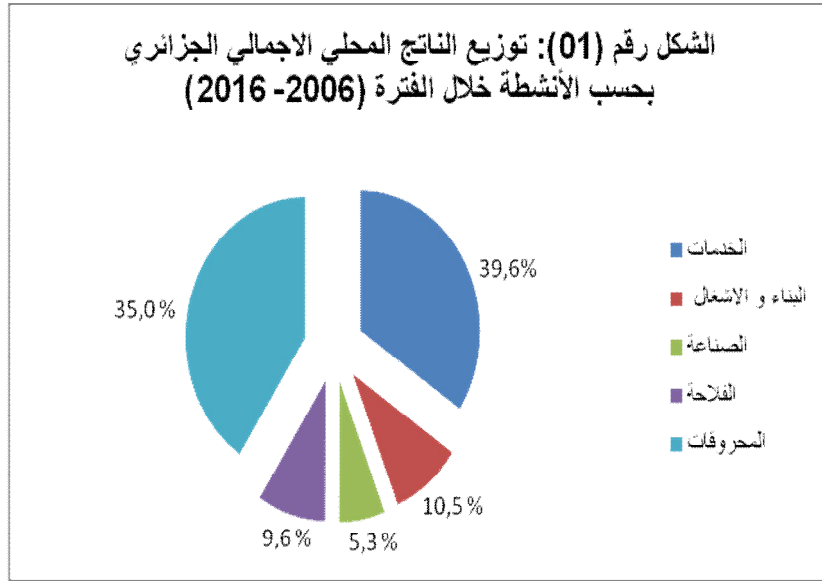
¹ من الموقع: <http://www.aps.dz/ar/algerie/4086>، اطلع عليه بتاريخ: 25 مارس 2015

² يدو محمد، بضياف صالح، زوروت رضا، الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص189.

للقطاع وشهدت الصناعة الكيماوية المعدنية القاعدية انخفاضا محسوسا (نحو 49%) وكذا الكيماويات العضوية القاعدية (-24%) وبدرجة أقل صناعة الطلاء والمواد الكيماوية الأخرى على التوالي بنسبة 2.2% و6%. كما تراجع الصناعات الغذائية بنسبة 0.6% سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012 التي شهدت تراجعا أكبر بنسبة (-2.1%)¹.

ثالثا: مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال ملاحظة الشكل رقم (01) نلاحظ تباين مساهمة مجموعة من القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يبينه الشكل:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء. من الموقع: www.ons.dz. اطلع عليه بتاريخ: 01 أوت 2017.

¹ من الموقع: <http://www.aps.dz/ar/algerie/4086>، اطلع عليه بتاريخ: 25 مارس 2015.

- من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن قطاع الخدمات (خدمات الإدارات الحكومية وخدمات خارج الإدارات الحكومية) أصبح يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006-2016) ليأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوحت نسبته ما بين 29,5% و 54,7%، وبلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 39,6% كمتوسط خلال الفترة (2006-2016)، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2016 بنسبة 54,7% من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص قطاع المحروقات فقد احتل المرتبة الثانية في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد ما كان يحتل المرتبة الأولى وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة، حيث تراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين 15,6% في سنة 2016 و التي تعتبر أدنى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة و 48,5% سنة 2004 وبمعدل متوسط 35,0%، في الوقت الذي يساهم فيه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 10,5% لترتفع مساهمته في السنوات الأخيرة حيث بلغ أعلى معدل له في سنة 2016 بنسبة 12,1% وهذا نتيجة الزيادة في المبالغ المخصصة لهذا القطاع نتيجة الزيادة في النفقات العمومية وإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة المترافقة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، فيما سجل قطاع الفلاحة مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة رغم المجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع، مع تسجيل أعلى نسبة في سنة 2016 بنسبة 12,1%، بينما سجل قطاع الصناعة هو الآخر مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5,3% كمتوسط خلال هذه الفترة.

ويمكن القول أن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هشاً وبنسب ضعيفة رغم التطورات التي حصلت في هذا القطاع خلال الفترة (2006-2016) والتي تعود إلى دور البرامج الاستثمارية العمومية في تحقيق هذه النتائج، ورغم تركيز هذه البرامج على تطوير القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو المستدام إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبياً وليست بالنسب المرجوة، حيث لم تتجاوز نسبة 6,2% في تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على طول هذه الفترة، ويبقى عنصر التقدم التكنولوجي مصدر النمو الاقتصادي المستدام من أهم الحلقات المفقودة في مختلف البرامج الاستثمارية المنتهجة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا.

رابعاً: استراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

إن مشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة على مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات، فخطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاز استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية.

1- التوجهات الاستراتيجية: إن المشروع الخاص باستراتيجية إنعاش

وتمتية الصناعة الوطنية مبني على تحديد التوجهات التالية:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- وضع سياسة تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح

الهيكلية التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

2- أبعاد استراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر: تتمثل الاستراتيجية الصناعية الجديدة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية ذو البعدين الأساسيين التاليين:

(أ) اختيار الفروع: تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي تركز على تحويل المواد الأولية:

* البتروكيمياة فرع الأسمدة، والنسيج الكيماوي، ومنتجات الكيماة العضوية والمعدنية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، صناعات الحديد والصلب، صناعة الألمنيوم، صناعة البناء.

- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل:

* الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

(ب) على مستوى الانتشار الفضائي: يعتمد انتشار الصناعات في ظل الاستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث تركز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى بمناطق التنمية الصناعية المدمجة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام

محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث، التكوين والمؤسسة¹.

خامسا: متطلبات رفع الأداء التصنيعي في الجزائر

لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية واستثمارها يعتبر مجازفة لا تشكل بديلا لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية²، وبذلك وجب على الجزائر العمل على تنويع اقتصادها وتعزيز تنافسيته، حيث يعتبر الاقتصاد تنافسيا إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أدائه جيدا إذا ما نما وبسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى³. فتعزيز تنافسية المنتج الصناعي المحلي يتطلب إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الصناعي من حيث التقنيات المستخدمة والطاقة الإنتاجية، ومن حيث تنوع المنتج وملاءمته للأسواق الدولية، وإصلاح قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات التي تتصف بالبطء الشديد وعدم الشمولية، حتى تتعزز معدلات النفاذ وتجسير الفجوة الرقمية، حيث أن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي والتوجه

¹ عيسات العربي، براهيم السعيد، "مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر -دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريج-"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 07-08.

² بلقاسم عباس، "تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 109، الكويت، 2012، ص 7.

³ رياض بن جليلي، "سياسات تطوير القدرة التنافسية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 83، الكويت، 2009، ص 5.

نحو سلع ديناميكية يكون الطلب عليها مرتفعا وتتأقلم مع التغيرات التي تحدث في الطلب العالمي، وكذا اختيار قطاعات محورية يمكنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة هيكلة القطاع الصناعي¹.

إن رفع الأداء التصنيعي في الاقتصاد الجزائري يتطلب توافر مجموعة من المقومات لضمان نجاحه، وذلك ليتمكن القطاع الصناعي من رفع أداء الصادرات الصناعية، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بتوفير شبكات متكاملة من المعلومات التصنيعية عن مختلف الفروع التصنيعية، لتسهيل تنفيذ استراتيجية صناعية واضحة المعالم.

- تبني سياسة متكاملة للتنمية التكنولوجية بما يتفق وموارد الدولة وإمكانياتها المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم العائد من استغلال هذه الموارد.

- العمل على توفير قدر كبير من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى التي تشكل امتدادات خلفية أو أمامية له.

- ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم قصد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من الخبرات للشركات المتعددة الجنسيات المنفذة لمعظم الاستثمارات الدولية في إحداث طفرة صناعية.

- ضرورة تبني استراتيجية متكاملة للتصنيع المحلي لقطاع الغيار والمعدات، وذلك باعتبارها صناعات مغذية للصناعات الأساسية، توفر لها المدخلات التصنيعية اللازمة لقيامها، مما يوفر على الدولة استيرادها

¹ صالح العصفور، "سياسات التنافسية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت، 2012، ص 8-11.

من الخارج، و يخفف الضغط على الميزان التجاري وينشط الصناعات الصغيرة والمتوسطة المغذية، والتي من المتوقع بعد اثبات وجودها في السوق المحلي أن تهيء الإنتاج الخاص بها لاختراق الأسواق العالمية ومن ثم زيادة صادراتها، فقد اعتمدت العديد من الدول النامية الناجحة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البداية لتحقيق التنمية الاقتصادية بها.

- العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الصناعية، ومحاولة إيجاد نوع من التكامل بينه وبين القطاع العام في تنفيذ الاستثمارات الصناعية، وفق معايير الكفاءة الاقتصادية.

- ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، من خلال توفير معايير حقيقية وعملية يراعى في تجسيدها احتياجات المجتمع والاقتصاد من ناحية وظروفه وأوضاعه من ناحية ثانية، وموارده وإمكاناته من ناحية ثالثة، وهذا ما يتطلب اهتمام المؤسسات الصناعية ذاتها بهذا الجانب وبإعداد الإطارات والاختصاصات المرتبطة بذلك، مع تقييم كفاءة أداء المؤسسات الصناعية لعملها بعد الإنجاز من خلال توافر المعوقات وصولاً إلى تحسين الأداء وضمان كفاءته¹.

- تأهيل الموارد البشرية: فالاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر تركز على تأهيل العنصر البشري باعتباره أساس نجاح أي سياسة صناعية مستقبلية، حيث تسعى الجزائر في إطار تطبيق أهدافها الصناعية إلى تأهيل مواردها البشرية عن طريق العمل على انتشار مراكز التعليم والتكوين المهني، وإنشاء لجنة تسهر على تطوير العلم والتكنولوجيا، ووكالة لترقية التجديد الصناعي وتجديد مختلف الوسائل

¹ أسماء سي علي، "انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص 208-209.

العمومية لتدعيم المشاريع التنموية وتمويل النماذج الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي، كما يتم في مجال البحث والتطوير تمويل المخابر وقدرات البحث والتنمية لدى المؤسسات الصناعية¹.

الخاتمة: إن تنويع الاقتصاد الوطني والسعي نحو تنويع مصادر النمو وتقليل هيمنة القطاع النفطي والوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المنشودة لا يتم إلا بتطوير القطاع الصناعي وتشجيع صادرات السلع المصنعة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، حيث أن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي والتوجه نحو سلع ديناميكية يكون الطلب عليها مرتفعا وتتأقلم مع التغيرات التي تحدث في الطلب العالمي، وكذا اختيار قطاعات محورية يمكنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة هيكلة القطاع الصناعي و بالتالي:

- وجب انتهاج استراتيجيات مناسبة تعمل على تطوير قطاع الصناعة تتضمن تخصيص فضاءات مناسبة من حيث الموقع والمرافق ومتطلبات النشاط الصناعي؛

- تأهيل العنصر البشري باعتباره أساس نجاح أي سياسة صناعية مستقبلية؛

- السعي الجاد لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية وخاصة أن الجزائر تمتلك عنصر رأس المال، لتتمكن من سد حاجيات السوق المحلية والعمل على ترشيد الاستيراد بصورة ملائمة لكي تتحقق أهداف التنمية

¹ عروبة رتيبة، بوسبعين تسعديت، "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الصناعية الجزائر. حقائق وآفاق"، مدخلة مقدمة ضمن الملحق الوطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، يومي 06 و07 مارس 2012، جامعة مستغانم، الجزائر، 2012، ص09.

المرجوة في الجزائر ولكي نستطيع إنجاز البرامج التنموية المسطرة. وذلك باختيار أنشطة اقتصادية خارج المحروقات تتميز بميزة تنافسية تفضيلية أو طبيعية مثل الصناعات الغذائية مثل فلاحية التمور التي تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية، اقتصاد المعرفة (توفر الشباب في الجامعات) وربط الأبحاث بالمؤسسة المنتجة؛

- بعث وتأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية من أجل زيادة مساهمتها في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي زيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي ومستوى التنمية في البلد.

قائمة المراجع:

- 1- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر -"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
- 2- عيسات العربي، براهيم السعيد، "مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر -دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريش-"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 3- أسماء سي علي، "انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.
- 4- عروبة رتيبة، بوسبعين تسعديت، "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الصناعية الجزائرية. حقائق وآفاق"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية... أم قطيعة،

- يومي 06 و 07 مارس 2012، جامعة مستغانم، الجزائر، 2012.
- 5- بلقاسم عباس، "تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 109، الكويت، 2012.
- 6-رياض بن جليلي، "سياسات تطوير القدرة التنافسية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 83، الكويت، 2009.
- 7- صالح العصفور، "سياسات التنافسية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت، 2012.
- 8- كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، (من الموقع: WWW.ULUM.NL ، صفحة معاينة بتاريخ: 03 مارس 2015).
- 9- صالح تومي، راضية بختاش، "أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 10- حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة بسكرة، الجزائر، جانفي 2007، من الموقع: WWW.ULUM.NL، صفحة معاينة بتاريخ: 03 مارس 2015.
- 11- عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، "أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- 12- زوزي محمد، "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

- 13- خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
- 14- يدو محمد، بضياف صالح، زوروت رضا، "الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999-2014)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 2، سبتمبر 2014.
- 15- من الموقع: <http://www.aps.dz/ar/algerie/4086>.
- 16- الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر، من الموقع: www.ons.dz.